الآراء الـــواردة في الـصـفـحـة تـعـبـر عـن وجـهـات نـظـر كـتـابـهـا ، وقـد لاتـتـفـق بـالـضـرورة مـع وجـهـة نـظـر الجـريـدة

الـــقـــاعـــده .. صـــحـــوة المـــوت

حازم مبيضين

كان متوقعاً ومنتظراً أن تسعى الخلايا المتبقية من تنظيم القاعده في بلاد الرافدين،لشن حرب " شاملة " ضد العراقيين،بعد القضاء على مجموعة من أبرز زعماء هذا التنظيم الارهابي،وفي هذا الاطار يمكن قراءة تفجيرات الجمعه في بغداد والانبار،وهي وإن كانت أودت بحياة عدد من الابرياء،ذنبهم الوحيد أنهم عراقيون كانوا يؤدون فريضة الصلاة الجامعة، فانها لن تغير شيئاً في واقع أن هذا التنظيم الذي فقد حاضنته الاساسية يلفظ أنفاسه الاخيرة،بعد أن اكتشف العراقيون الذين كان غرر بهم أهدافه الخبيثة،وظلامية وبؤس الافكار التي تعشش في رؤوس قياداته،البعيدة مسافات ضوئية عن طموحات وآمال أبناء الرافدين وعن تاريخهم ونمط حياتهم.

يعرف الذين تحركوا كالخفافيش ليضربوا في عاصمة السلام والانبار،أنهم يعيشون لآخر أيام نشاطهم،ويمكن ملاحظة ذلك من عشوائية عملياتهم التي تركزت على المناطق الرخوة أمنياً،ذلك أنهم يتحركون بدون قيادات فاعلة كالزرقاوي والمصري والبغدادي،ويدركون " هل يدركون فعلاً أم أنهم فاقدون لهذه النعمة ؟ " صعوبة تعويض قياداتهم التي طاحت تحت أقدام وثبة الاسد،بعد أن فقدوا مرة واحدة وإلى الابد تأييد العرب السنة الذين احتضنوهم في البدايات ظناً منهم أن هؤلاء القتلة يدافعون عن حقوقهم،قبل أن يكتشفوا أنهم سلموا رقابهم لمجموعة من الجهلة الارهابيين الذين بدأوا أول نشاطاتهم بقمع السنة قبل غيرهم لوقوع هؤلاء في مناطق نفوذ الارهاب القاعدي.

كالطير يرقص مذبوحاً من الالم،هذا هو حال فلول تنظيم قاعدة بلاد الرافدين هذه الايام،وكيائسين فانهم يتعلقون بقشة العمليات الارهابية العشوائية التي نفذوها أو يفكرون بتنفيذها،ويجهلون " وهم جهلة بامتياز " أنهم خسروا الحرب،لانهم اعتمدوا افتعال المعارك الطائفية ضد الشيعة والمسيحيّين وكفروا السنة بسبب مشاركتهم في العملية السياسية،ولم يتمكنوا بسبب انغلاقهم من التعايش مع ما يسمى "المقاومة العراقية"،إضافة إلى ما ضرب صلب تنظيمهم من انقسامات أدت إلى صراعات فككت بالنتيجة نواة ذلك التنظيم. ولانهم على مدى تواجدهم في العراق لم يمتلكوا برنامجا أو رؤية قابلة للتحقيق،وظلوا يتمسكون بشعارات غيبية قدموها لنا بلغة يمكن وصفها بالتاريخية،ويمكن وصفها بالمضحكة،كانت وظيفتها الاساس إشاعة الفوضى والخراب،وزج العراقيين في حروب عبثية وانقسامات لم يعتادوها،أدت إلى أكوام من الجثث والأشلاء، غير أن لحظة الحقيقة أثبتت أن القاعدة وإماراتها الاسلاموية،ليست أكثر من كيان عاجز عن الإجابة الصحيحة على مختلف الأسئلة،التي كانت بحاجة للاجابة بعد سقوط نظام صدام حسين.

نعرف أن إرهاب القاعدة لن يختفي بلمحة بصر،ولن يكون مفاجئاً لنا اكتشاف أن هناك من هو مستعد لتفجير نفسه في بيت عزاء أو تجمع فرح،والدوافع عند هؤلاء بغيضة ورخيصة،لاتتجاوز الانتقام أو الانغلاق الطائفي،لكننا نعرف أيضاً أن أيام القاعدة كلاعب رئيسي قد ولت،وأنها هزمت شر هزيمة، لان ما تزرعه الريح تذروه العواصف،وإذا كان بعض المنظرين الاعلاميين الاسلامويين يكابرون،محاولين الزعم بان من قتل ليس زعيم التنظيم الارهابي وأن الامراء الذين يتساقطون كأوراق الخريف ليسو هم الامراء الحقيقيين،فان القادم من الايام سيثبت أن تجربة القاعدة في عراق الانفتاح والتقدم والتطلع الى المستقبل والايمان به قد اندحرت،وأن قبرها مفتوح منذ دخل فيه الزرقاوي والبغدادي والمصري وبقية الامراء.

السياسة النقدية والتضخم والتنمية في العراق

جرت في الآونة الأخيرة نقاشات وحوارات امتدت لشهور عديدة بين عدد من الاقتصاديين العراقيين والمختصين بشؤون النفط عبر شبكة الانترنت حول مواضيع عديدة شملت السياسة النقدية المتبعة في العراق (منذ قيام النظام الجديد في ٢٠٠٣/٤/٩) والتضخم النقدي وحجم أنتاج النفط الخام المطلوب وعلاقة كل ذلك بعملية التنمية الاقتصادية في العراق. وقد تميزت هذه الطروحات والأفكار بالجدية والموضوعية والمهنية. ونظراً لأهمية الموضوعات المذكورة ولتعميم الفائدة لكل المهتمين بالشؤون الاقتصادية والسياسية فقد رأينا من المفيد أعداد تقرير مختصر يتضمن أهم الافكار والاستنتاجات والآراء المطروحة في تلك الحوارات. وقد شارك في هذه المناقشات كل من السادة المذكورة أسماؤهم أدناه:

× د. مدحت القريشي

د. علي خضير مرزا، ود. فاضل عباس مهدي، ود. بارق شبر ،ود. سنان الشبيبي، ود. أحمد إبريهي، وأحمد موسى جياد، ود. علي حسين، وفلاح خواجة، ود. ماجد الصوري، ومناف الصائغ، ود. مظهر محمد صالح، ود.كامل عباس مهدي، ود. هاشم العلي، وآخرين، إضافة إلى كاتب التقرير. ونستعرض في أدناه أبرز الأفكار المطروحة في الموضوعات المعنية:

أولاً: السياسة النقدية والتضخم

في العراق بخصوص السياسة النقدية للعراق الجديد وتأثيرها على التضخم أجمع المشاركون بأن السياسة النقدية بعد عام ٢٠٠٣ قد حققت نجاحاً في مجال تقليل معدلات التضخم عما كانت عليه سابقاً، وعما يمكن أن تكون عليه بدون السياسة النقدية التي طبقها البنك المركزي العراقي منذ عام ٢٠٠٣. كما تحقق نوع من الاستقرار في قيمة العملة (سعر الصرف). وتشير البيانات الإحصائية المتاحة الى أن الرقم القياسي لاسعار المستهلك (معدل التضخم) قد انخفض من حوالي ٣٦٪ كمعدل للفترة من (٢٠٠٢ -٢٠٠٧) الى نحو ٢,٧٪ خلال عام ٢٠٠٨، ثم أنخفض الى ٢,١٪ (-) خلال الشهور الثمانية الأولى من عام ٢٠٠٩، وذلك بعد أن كان العراق يعاني من تضخم جامح وصل الى معدل سنوي بحدود ٢٣٧٪ خلال السنوات (١٩٩٠ -١٩٩٥).

أما سعر الصرف للدينار العراقي بالنسبة للدولار الامريكي فقد أنخفض من حوالي ١٩٥٠ دينار للدولار في تشرين الثاني (أكتوبر) من عام ٢٠٠٣ الى نحو ١١٧٠ دينار للدولار حالياً، ومنذ فترة زمنية وهو يكاد يكون ثابتاً عند هذا المستوى وهذا يشير الى ارتفاع قيمة الدينار بالنسبة للدولار (أو انخفاض قيمة الدولار بالنسبة للدينار العراقي). وقد أكد المشاركون في النقاش بأن هذا يمثل أنجازاً مهماً يسجل للبنك المركزي العراقي. ويعود الفضل في ذلك الى استقلالية البنك المركزي في سياساته النقدية والموقف القوي لحاكميته الرشيدة والتي أنقذت احتياطيات العراق من الصرف الأجنبي من احتمالات التبديد من خلال التدخلات السياسية في ظل أوضاع مضطربة وغير مستقرة.

وقد أستندت السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي الى قانون البنك الذي أعتبر أن اهم هدف ينبغي تحقيقه هو السيطرة على التضخم النقدي وأستقرار سعر الصرف، وهذا ما تحقق بالفعل بعد ان كان التضخم منفلتاً وسعر الصرف متقلباً. ويشار في هذا الصدد الى ان مثل هذا الهدف للبنك المركزي العراقي مقارب لهدف ودور البنك المركزي الأوربي، لكنه مختلف عن هدف ودور البنك الاحتياطي الاتحادي الأميركي الذي يمتلك صلاحيات وأهداف اوسع والتي تشمل مسؤوليته عن دفع عملية النمو الاقتصادي، ومن هنا جاء تدخل الأخير النشط في الازمة المالية العالمية لتبين لنا بأن الوظيفة النقدية الصرفة للبنوك المركزية لم تعد هي الايدولوجية الأساسية الشائعة.

ولهذا يعتقد البعض بأنه ليس هناك سبباً يجعل العراق يواصل مثل هذه السياسة حتى بعد تخفيض الديون وتخفيض معدلات التضخم، بل يتعين عليه أن يتوجه نحو الاهتمام بهدف النمو الاقتصادي مع المؤسسات الاقتصادية الأخرى في البلد وعليه يتعين مفاتحة البرلمان لأحداث تغيير مناسب في قانون البنك المركزي يمكنه من تحقيق التوازن بين الحاجة للسيطرة على التضخم والحاجة لتحقيق النمو الاقتصادي.

أما تأثير البنك المركزي ودوره في محاربة التضخم فقد أشار البعض الى ان البنك المركزي لا يستطيع (أو لا يريد) السيطرة على المجاميع النقدية (عرض النقد) وذلك لأن السيطرة على السيولة من قبل البنك (من خلال المزاد وتسهيلات الإيداعات) لا تمثل الا جزءاً صغيراً من الأنفاق الكلي الحكومي(أقل من عشرة بالمائة) وهذا ما يجعل السياسة النقدية والبنك المركزي لا يؤثران لوحدهما التأثير الكافي على الطلب الكلي وبالتالي محاربة الضغوط التضخمية الجدية، بل عليه ان يستخدم أدوات وسياسات أخرى مساندة. الا ان البنك المركزي يمكن ان يؤثر على التضخم من خلال التأثير على أسعار المستوردات من خلال سياساته المتعلقة بسعر الصرف.

ثانياً: التضخم في العراق والعوامل المؤثرة فيه:

ان من أهم العوامل المؤثرة في التضخم في العراق هي:-

فجوة الطلب والعرض الداخلية

اسعار الاستيراد

توقعات التضخم

وقد تكون فجوة الطلب الداخلية هي المحدد الأهم في تحديد معدلات التضخم من العوامل الثلاثة المذكورة. ولمعرفة الأهمية النسبية لمكونات فجوة الطلب فأن البيانات المتاحة تشير إلى ان فقرة الإيجار وفقرة الوقود لوحدهما تشكلان حوالي ثلاثة أرباع (٧٦٪) معدل التضخم السنوي في العراق خلال المدة (٢٠٠٠ -٢٠٠٧) . وإذا أضفنا لها فقرة الخدمات الأخرى مثل النقل فأن تأثير هذه الفقرات الثلاث على التضخم سوف يرتفع. وهكذا نجد بأن الفجوة الداخلية بين العرض والطلب هي الدافع الأساسي للتضخم في العراق. وقد توسعت هذه الفجوة خلال السنوات (٢٠٠٣-٢٠٠٧) وذلك بسبب تقلبات العرض أو ما يسمى بصدمات العرض التي تظهر وتتفاقم من جراء عوامل عديدة تشمل انعدام الأمن والفساد الإداري والمالي والتهريب والتهجير الداخلي والعنف وتجزئة الاسواق وعدم الكفاءة الادارية وكل هذه العوامل تسبب صدمات العرض والتي تؤدي الى ارتفاع كبير في مستوى تكاليف المعيشة.

فبعد ان سجل المعدل السنوي للتضخم النقدي حوالي ٣٦٪ للسنوات (٢٠٠٧ -٢٠٠٧) والتي تميزت بتأثير صدمات العرض أنخفض المعدل انخفاضاً كبيراً في عام ٢٠٠٨ ليصل الى ٢,١٪ خلال الشهور الثمانية الأولى من عام ٢٠٠٩. واللافت ان تقلبات أسعار الوقود تشكل مثالاً جيداً لتأثير أرتفاع وأنخفاض صدمات العرض. فقد كان لأرتفاع اسعار الوقود الناجم عن شح العرض من الوقود الاثر الكبير على ارتفاع معدل التضخم خلال المدة (٢٠٠٢ -٢٠٠٧) في حين كان لانخفاض أسعار الوقود الناجم عن أنخفاض مشكلة الشح في الوقود في الاسواق الداخلية الاثر الواضح في انخفاض معدل التضخم خلال المدة (٢٠٠٨ -٢٠٠٩) وفي الوقت الذي تراجع دور الوقود في رفع تكاليف المعيشة وبالتالي معدل التضخم أزداد بالمقابل دور فقرتي الايجار والغذاء. وعلى سبيل المثال أنخفض الرقم القياسي لأسعار المستهلك لعام ٢٠٠٩ الى نحو ٢,١٪ مقابل ٧,١٪ عند أستثناء فقرة الوقود من الرقم القياسي .

وأضافة الى ما تقدم فأن الشح في تجهيز الكهرباء يؤثر هو الآخر على تكاليف المعيشة ومستوى الاسعار، وذلك لان الناس (كمنتجين) يلجئون الى المجهزين الصغار للكهرباء أو يعانون من تعثر عملية الانتاج. كما أن العوائل حينما يشاهدون تكاليف المعيشة ترتفع بسبب تجهيزات الطاقة الكهربائية المتقلبة يندفعون بالمطالبة لزيادة الأجور. وهكذا فأن العملية لها طابع الدينامية. وعليه فأن تحليل التضخم بالاعتماد على المقاربة الكلية وارتفاع السيولة ليس كافياً، رغم ان موقف البنك المركزي الحذر بخصوص طبع النقود ، او الإقراض للحكومة قد لعب هو الآخر دوراً في تحديد معدلات التضخم.

أن الطلب الداخلي يتحدد أساساً من خلال نشاط القطاع الخاص، في ظل محدودية تأثير البنك المركزي الناجمة عن عدم فعالية آلية أسعار الفائدة وضعف أسواق المال وصغر حجمها، لكن المحدد الكبير للطلب الداخلي يبقى هو الموازنة العامة(أو الإنفاق الحكومي).

وبهدف محاربة التضخم النقدي ومواجهة الضغوط التضخمية ينبغي اتباع السياسات والادوات الأتية:

١- الحفاظ على الأمن.

٢- محاربة الفساد والجريمة المنظمة .

٣- وضع الأشخاص الأكفاء في الإدارة العامة.

٤- وضع إدارة اقتصادية مهنية .

٥- التوجه نحو معالجة ظواهر الشح في عرض السلع والخدمات وتخفيف قيود القدرة الاستيعابية.

٦- تجنب اللجوء إلى استخدام الأسعار الإدارية ومراقبة العرض من السلع والخدمات.

٧- تشجيع ودعم القطاع الخاص وتعزيز المنافسة والابتعاد عن الاحتكار وأبعاد تأثيرات المصالح الخاصة والعصابات والمقربين السياسيين .

٨- حماية فئة الضعفاء في المجتمع من خلال شبكة الحماية الاجتماعية.

وينبغي التأكيد بأن ظروف العرض هي المحدد الأكبر للتضخم في العراق ويمكن ملاحظة ذلك بوضوح خلال فترتين زمنيتين:

الأولى: مثلث تضخم متصاعد خلال ٢٠٠٣ -٢٠٠٧ بسبب ظروف العرض.

والثانية: مثلث تضخم متناقص بشكل سريع خلال (٢٠٠٨ -٢٠٠٩) بسبب تحسن ظروف العرض.

وتجدر الإشارة في هذا الصدد الى انه عندما يكون الاقتصاد دون حدود إمكانياته فأن سياسات توسيع العرض تكون أكثر ملائمة. وقد أدت الإجراءات المتخذة من قبل وزارة النفط إلى حصول انخفاض كبير في معدل التضخم خلال العامين ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩ .

ويشار الى أن هناك ضعفاً في التنسيق بين السياسات النقدية والسياسة المالية. فالسياسة المالية تتسم بالتراخي وكذلك بنمط الحركة والتوقف (Stop Go) ، أي أن الإنفاق العام يتسع بسرعة عندما تزداد عوائد النفط ثم يتقلص عند انخفاض العوائد. ثم أن الإدارة المالية تمتد لفترة محددة (سنوية) ، بينما ان الاتجاهات الحديثة في السياسة المالية تحاول استيعاب المقاربة البرنامجية بدلاً من طريقة برمجة الفقرات المنفردة. ومعلوم ان موازنة البرامج تمتد لفترات زمنية أطول بحيث تسمح للاستثمار والسياسة الاتفاقية العامة الاستمرار دون حصول توقفات.

ثالثاً: التضخم وأدارة الطلب

بما ان الفجوة الداخلية تتأثر بكل من العرض والطلب، لهذا يتعين العمل على معالجة كلاهما معاً، أي ان لا تقتصر المساعي على معالجة الظروف المرتبطة بشح العرض فقط بل الاهتمام بإدارة الطلب، أي العمل على تقليص الطلب من خلال الوسائل المعروفة. وحيثما يكون الاقتصاد يعمل عند او قرب حدود إمكانات الإنتاج فأن توسيع حدود الإنتاج يكون صعباً جداً وتصبح مهمة تقليل الطلب هي الأفضل لتخفيض مستوى التضخم. وبالمقابل عندما يكون الاقتصاد يعمل تحت حدود إمكانياته فأن سياسات توسيع العرض تكون هي الملائمة، ويعتقد البعض بأن أدارة الطلب في العراق ليس لها تأثير على فقرتي الوقود والإيجار، وبالتالي فأن أدارة الطلب ليس لها تأثير يذكر على التضخم .

أما تأثيرات أسعار الفائدة على النمو الاقتصادي وعلى التضخم فهناك آراء متعارضة حول ذلك فهناك من يعتبر أن أسعار الفائدة المرتفعة جداً التي كانت سائدة في السنوات السابقة كان لها تأثير سلبي على النمو الاقتصادي، أذ أنها تعيق عمليات الاقتراض من قبل القطاع الخاص وبالتالي تؤثر سلباً على الاستثمار (باعتبار أن سعر الفائدة أحد العوامل المحددة للقرار الاستثماري).

وبالضد من ذلك الرأي هناك من يعتقد بأن أسعار الفائدة ليس لها ذلك التأثير على الاستثمار والنمو في الطرق، ربما بسبب وجود عوامل عديدة أخرى تؤثر سلباً على الاستثمار والنمو وقد تكون أكثر من تأثير أسعار الفائدة وأهمها التهجير السكاني والعنف الخ... ومع ذلك فإذا أريد تحقيق الانتعاش الاقتصادي فمن الضروري اللجوء إلى سياسة توسعية من خلال تخفيض أسعار الفائدة لغرض تشجيع القطاع الخاص الصغير (على وجه الخصوص) ودفعه نحو الاقتراض والاستثمار والابتعاد عن السياسات الانكماشية التي لا تساعد على تحقيق النمو الاقتصادي.

فالسياسة الانكماشية يمكن لها أن تؤدي الى تقييد العرض في ظل انتشار البطالة المرتفعة والاختناقات مما يؤدي الى التضحية بالاستثمار سيما في ظل سياسات التثبيت المفروضة من قبل نادي باريس، والتي تتطلب مراعاة المشروطية على مراحل مقابل تخفيض الديون الخارجية للعراق. وفي حالة استمرار هذه السياسات فأنها سوف تعمل على تباطؤ عملية أعادة البناء والانتعاش الاقتصادي بعد سنوات العقوبات القاسية والحروب والنزاع الأهلي والديون الخارجية .

وبعد الانتهاء من فترات تطبيق برامج التثبيت وإعادة الهيكلة فأن الوقت يحين لا تباع سياسة اقتصادية جديدة تعمل على تنسيق السياسة النقدية التوسعية التي تنشّط الإقراض إلى القطاع الخاص في مجالات الإسكان والزراعة والإرواء بما يساهم في تخفيف الضغوط التي تعمل على رفع التكاليف للأعلى، وخصوصاً فقرات الإيجار والغذاء.

وإضافة إلى ما سبق فأنه يتعين التأكيد على الحاجة إلى سياسات مؤسسية وإصلاحات لمعالجة مشكلة الاختناقات وعدم التوازن بين العرض والطلب بهدف تخفيف مشكلة التضخم. وعلى سبيل المثال هناك حاجة لحل مشكلة الكهرباء وذلك بالاستفادة من إمكانيات القطاع الخاص للاستثمار في هذا المجال وعدم اقتصار الجهود على القطاع العام. ويشار هنا الى تجربة إقليم كردستان العراق الناجحة في هذا الميدان. كما يشار غالباً من قبل الاقتصاديين الى مشكلة النمط الخاطئ والمشوه للأنفاق في العراق، حيث يذهب الجزء الاعظم منه الى الإنفاق الجاري (الاستهلاكي) ولا يتبقى الا النزر اليسير الى الاستثمار ومثل هذا لا يساعد على تنمية الدخل الوطني أو تشغيل الأيدي العاملة أو تحقيق التنمية المنشودة. ومما يزيد الطين بله في هذا المضمار أن المشكلات السياسية بين الكتل والأحزاب غالباً ما تنعكس سلباً على الموازنة العامة. فالخلافات السياسية والصراعات غالباً ما تؤدي الى زيادة عدد الوظائف السيادية العليا والوزراء والنواب... الخ لإرضاء الأطراف المختلفة وهذا ما شهدناه في السنوات الأخيرة ومثل ذلك يتطلب زيادة التخصيصات الجارية لمثل هذه الوظائف والمراكز الامر الذي ينعكس سلباً على نسبة الاستثمار الى الدخل الوطني وبالتالي على آفاق التنمية الاقتصادية.

رابعاً: القطاعات الانتاجية (الصناعة) :

وبخصوص القطاعات الانتاجية، وفي مقدمتها الصناعة (والزراعة) فقد تعرضت الى كوارث الحروب المتعاقبة والحصار الطويل وكذلك التخريب والسلب والنهب والتقادم ، فالإنتاج متوقف بالكامل باستثناء بعض المصانع التي تعمل بجزء يسير من طاقتهاالانتاجيةوما يقال عن الصناعة ينسحب على الزراعة التي اصابها الاهمال وشح المياه وأنعدام المستلزمات الانتاجية من بذور واسمدة الخ ادى الى اللجوء الى الاستيراد لتلبية الحاجات الغذائية وغيرها.

في ظل انفتاح السوق الداخلي على مختلف انواع السلع الصناعية والزراعية وكل شيء فأن ذلك ينعكس سلباً على امكانات نهوض الانتاج المحلي وأستمراره وتطوره، خصوصاً وأن نوعية وجودة المنتجات الصناعية المستوردة لا تتطابق في غالب الاحيان مع المواصفات العالمية ولا المواصفات المحلية المعتمدة وان اسعارها رخيصة بالمقارنة مع المنتجات المحلية.

وعليه فأن مهمة اعادة بناء الصناعة الوطنية يتطلب وضع الخطط المدروسة وتخصيص الاستثمارات الكبيرة والاموال لاعادة بنائها وتاهيلها وتطويرها والعمل على خصخصة بعضها ضمن برنامج مدروس وموضوعي بعيداً عن تأثير المصالح الفئوية الخاصة (الاجنبية أو الوطنية). ويجب ان تتزامن تلك الخطة مع وضع سياسات صناعية وتجارية تخدم الهدف المنشود بحيث تقدّم كل انواع الدعم والتشجيع والحماية والمساندة للنشاط الصناعي بأعتباره يمر بمرحلة أستثنائية أشبه ما تكون بمرحلة الصناعات الناشئة في البلدان المبتدئة في مرحلة التنمية الاقتصادية. ويمكن لاحقاً البدء ببرنامج تخفيف الدعم والحماية والمساندة تدريجياً مع تعافي وضع الصناعة وأقترابها من حالة المنافسة للمنتجات الاجنبية المستوردة، وفي هذا المضمار لا بد من قيام الدولة بتقديم الخدمات الاساسية للصناعة بأسعار تفضيلية وأقامة المناطق الصناعية التي توفر كل مستلزمات الصناعة من بنى تحتية وخدمات بما يساعد على توسيع وتطوير وتنويع الانتاج الصناعي وتحسين مستوى جودته وأنخفاض التكاليف الانتاجية بهدف تعزيز القدرة التنافسية للمنتوجات والاستعداد لمرحلة الانفتاح الاقتصادي والاقتصاد الحر والدخول لمنظمة التجارة العالمية.

وفي مجال الدعم والرعاية للقطاع الصناعي فالى جانب ما ذكر اعلاه لا بد من تشجيع القطاع الخاص بكل الوسائل وتسهيل حركة الاقراض المالي وتوجيه القطاع العام بدعم القطاع الخاص وشراء منتجاته وتفضيلها على المنتوجات الاجنبية، سيما اذا كانت جودتها مقاربة لمثيلتها الأجنبية وأسعارها لا تزيد كثيراً على أسعار المنتجات الاجنبية وذلك لضمان تصريف الإنتاج وتوسيعه وأستغلال الطاقات الإنتاجية القائمة بما ينعكس ايجابياً على تكاليف الانتاج. كما ان التأكيد على الصناعات الصغيرة والمتوسطة أمر في غاية الاهمية لما لها من مردود على تنويع الانتاج وتنمية الدخل الوطني وتشغيل الايدي العاملة ولتخفيف مشكلة البطالة وإكساب المهارات الفنية والادارية.

والجدير بالذكر ان نجاح هذه المساعي يعتمد على جملة من الامور وفي مقدمتها، الادارة السياسية لتطوير الصناعة في ظل الانفتاح الاقتصادي العشوائي للسوق الداخلي والمنافسة الشرسة لحد الاغراق، وكذلك أمكانية وضع الخطط المناسبة والواضحة المعالم وبمراحل زمنية لتحقيق الاهداف المرسومة والتنسيق بين السياسات الاقتصادية المختلفة وكذلك بين الوزارات المعنية وخاصة الصناعة والزراعة، والصناعة والتجارة، والصناعة والخدمات الى جانب الحاجة الى حملة اعلامية لتوعية المواطنين نحو دعم وتفضيل المنتجات الوطنية. وفي حالة بقاء الوضع على ما هو عليه الآن من انعدام الخطط والبرامج والسياسات وأنعدام التنسيق والتعاون فيما بين القطاعات وغياب الرؤية والإدارة السياسية في ظل انعدام الاستقرار والامن فلا امل في احداث أي تغيير أيجابي يذكر في مجال الصناعة والتصنيع.

خامساً: حجم أنتاج النفط الخام المستهدف

وحول مسألة الحجم المستهدف لأنتاج النفط في العراق لمواجهة حاجات اعادة الاعمار وعملية التنمية في العراق. برز أتجاهان الاول يدعو الى زيادة حجم الانتاج الى اقصى حد ممكن وبحدود ١٠ ملايين برميل يومياً على سبيل المثال لتوفير الاموال اللازمة لمتطلبات التنمية بأسرع فترة ممكنة. أما الاتجاه الآخر فقد حذر من مغبة هذا التوجه وتأثيراته السلبية على سوق النفط العالمي وأحتمال دفع اسعار النفط الى الانخفاض، الى جانب احتمالات هدر وضياع وسرقة هذه الاموال وعدم استخدامها الاستخدام الأمثل في ضوء عدم الاستقرار وحالة الفساد الاداري والمالي المستشرية في البلد، والنمط المشوه للأنفاق العام وقد بقيت هذه النقطة محل خلاف بين الطرفين ولم يتم حسمها. فقد اكد البعض على حقيقة عدم جدوى زيادة الانتاج والعوائد الى اقصى حد ممكن اذا كانت ستهدر أو تسرق أو تخصص بشكل شبه كلي نحو الانفاق الجاري أو الاستهلاك البذخي ولا يخصص الا النزر اليسير منه للاستثمار وللتنمية.
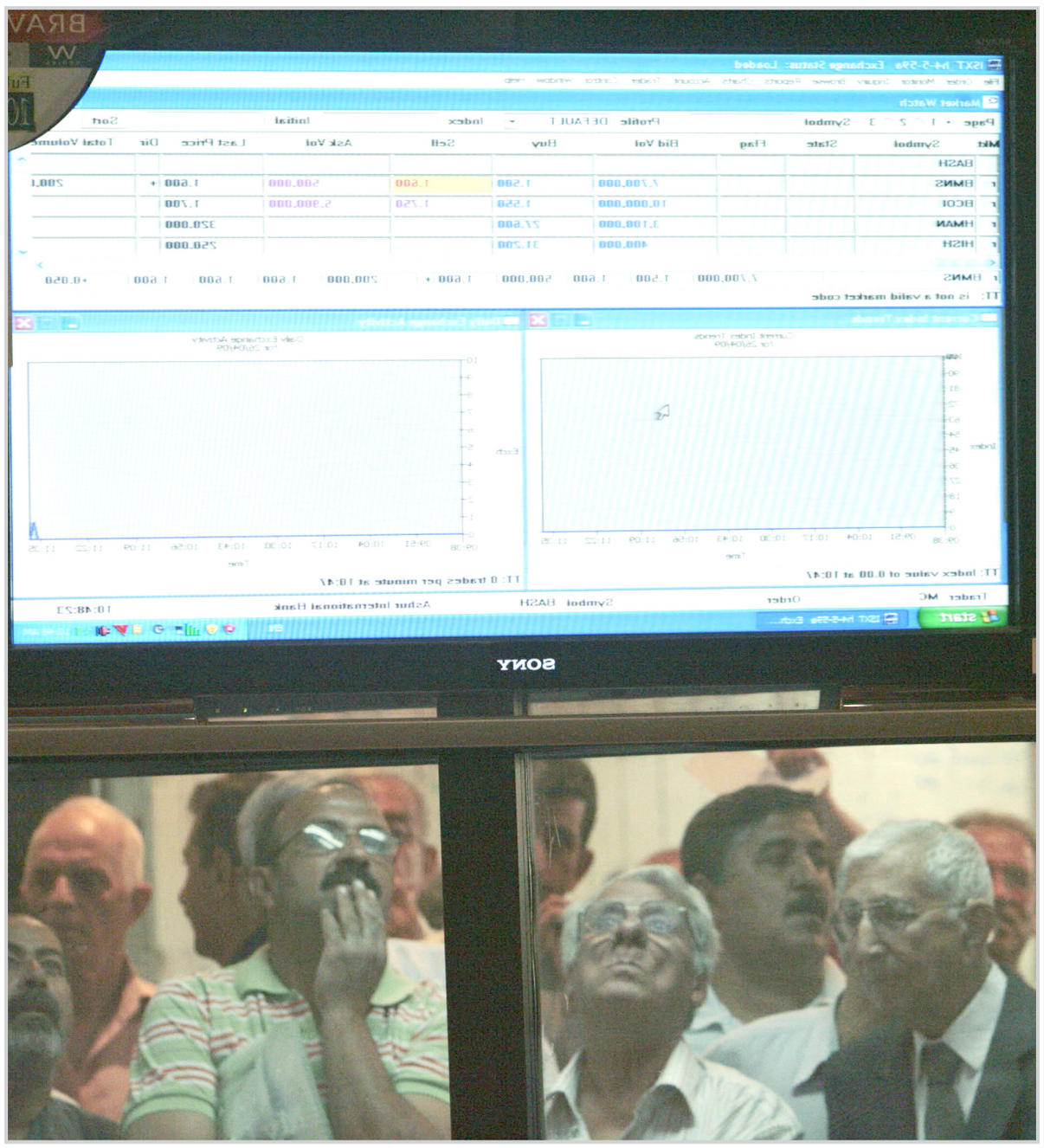
خبير اقتصادي وأكاديمي